● الفصل الثانى

استيزاز «النظام»

والعلاقة بين السلاطين السلاجقة والخلفاء والوزير

- المرسوم الأول والثانى فى تعيين «النظام» وزيراً.
- العلاقة بين سلاطين السلاجقة والخلفاء.
- المصاهرة بين الخلفاء والسلاطين السلاجقة.
- الألقاب وموقف «النظام» منها.

obeikandl.com

obeikandl.com

استيزار النظام

أ- المرسوم الأول والثاني في تعيين «النظام» وزيرًا:

انتهى بنا الحديث فى ثنايا الفصل الأول إلى بداية المرحلة الثانية من حياة «نظام الملك»، حيث أتمّ مرحلته الدراسية العالية في بخارى ثم انتقل منها إلى مرو فبلخ، حيث اتصل في نهايتها بأبى على أحمد بن شاذان ومنه انتقل إلى ديوان الأمير ـ محمد بن جغرى بك داود ـ الذى سمّى فيما بعد ـ ألب أرسلان.. أى قلب الأسد.

ولصلة «النظام» بالأمير الشاب قصتان يرويهما المؤرخون فى معرض الحديث عن سيرته ولا نخالهما إلا قصة واحدة.. كانت الثانية فصلاً متمّمًا للأولى.. فقد ذكروا فى أولاها أن «النظام» بعد أن طوّف فى بلاد خراسان ألقى عصا الترحال ـ فى بلخ ـ واشتغل بأعمال كتابية لدى ـ ابن شاذان ـ ثم هرب إلى بلاط، جغرى بك، الذى قدّمه إلى ابنه «ألب أرسلان»[1].. وقيل: إنه بقى عند ـ ابن شاذان ـ إلى أن دنت منه الوفاة فقدّمه إليه وأوصاه به خيرًا وأبان له كفاءته وأمانته[2].

وسواء أكان انتقاله إلى الأمير وتعرّفه عليه بواسطة والده حيث أرسله إليه موصيًا أن يتخذه أبًا له ومستشارًا فى أعماله[3]، أم عن طريق عميد «بلخ» الذى

(١) المنتظم جـ ٩ ص ٦٤ ـ ٦٨ ـ حوادث سنة ٤٨٥هـ، والسبكى جـ ٣ ص ١٣٥.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الكامل جـ ١٠ ص ٨٤ ـ ٨٦ ـ حوادث سنة ٤٨٥هـ.

اضطره للفرار منه إلى حضرة الملك ـ داود ـ بسبب مصادرته له كل عام كما فصّلنا ذلك من قبل، سواء أكان هذا أم ذاك فلم يعدّ من الغريب أو الصعب أن يختاره وزيرًا له بعد أن أصبح سلطانًا على إثر وفاة عمه ـ طغرلبك ـ عام ٤٥٤هـ وبعد أن خبره فى فتوحاته الكثيرة وامتحنه فى مواقف حاسمة خطيرة، فأثبت له فى كل ذلك جدارته وإخلاصه وقدرته ووفاءه فلم يطلع عام ٤٥٥هـ حتى استوزره السلطان «ألب أرسلان» وأبقى الكندرى وزير عمه الراحل يعمل إلى جنبه تقديرًا لجهوده الأولى فى تأسيس الدولة ومساهمته فى توطيد أركانها، وكاد الأمر يسير على هذه الوتيرة مدّة، قد تكون طويلة لولا وصول الأخبار إلى آذان السلطان باجتماع قواد الجيش عنده، وسير الناس وراءه على إثر خروجه من بيت الخواجة ـ حسن ـ وتقديمه له مبلغ خمسمائة دينار رمزًا لتقديره وولائه له[1]...

ومرّت الأيام متلاحقة ـ والسلطان يزداد وثوقًا «بالنظام» وشكّا فى سابقه وغريمه إلى أن قضى عليه، ثم تلاحقت الأعوام وتضاعف اطمئنان السلطان به حتى اختاره قيّمًا على ابنه ملكشاه ووزيرًا له بعد وفاته[2].

وكانت الظروف جميعها تفرض بقاء «النظام» فى منصبه، ليس وزيرًا للسلطان ملكشاه فحسب وإنما حاكمًا مطلقًا فى الدولة، فقد كان مربيًا ومرافقًا له وهو صغير، وأبدى ذكاءً نادرًا فى حل المشكلات وحكمة عالية عند الأزمات، وإخلاصًا للسلطان وأسرته مما حبّبه إلى نفوس القادة ورجال الدولة ومختلف طبقات الشعب فعهد إليه بالأمر، فلم تخمد ثورة ـ قاورت ـ وتهدأ حركة الجيش المتمرد حتى ردّ إليه الأمور صغيرها وكبيرها، قليلها وكثيرها، وليس فيما يراه اعتراض ولا فيما يريده رفض أو تسويف، وخلع عليه وحلف له ومنحه لقب ـ أتابك ـ وأقطعه «طوس» وأعطاه علمًا على رأسه خلعة فيها ألف دينار، ودواة مذهبّة بألف دينار وعشرين ألف دينار ومائة ثوب[3].

(١) الكامل جـ ١٠ ص ١١ـ حوادث سنة ٤٥٦هـ.

(٢) ابن الجوزى ـ المنتظم ـ حوادث سنة ٤٦٥هـ جـ ٨ ص ٢٧٩.

(٣) ابن الجوزى ـ المنتظم ـ حوادث سنة ٤٦٥هـ، والكامل ـ حوادث سنة ٤٦٥هـ، ومرآة الزمان ورقة ١٤٠.

لقد اعترفت دار الخلافة العباسية بـلبطنة «ألب أرسلان» بعد اعتلائه العرش سنة ٤٥٦هـ مباشرة وأقامت حفلاً رسميّا فى أحد الأجنحة الملحقة بقصر التاج المشرف على دجلة حضره أعيان الدولة وكبار العلماء ثم أنفـذت الخـلع والهـدايا مع وفد مؤلف من: «أبى الفوارس طرّاد الزينى، وأبى محمد التميمى، وموفق الخادم» حاملين العهد بالتولية.. وقد منحت الوزير فى هذه المناسبة لقبين مهمين، قلّ أن حملهما أحد قبله، هما «قوام الدين والدولة»« ورضى أمير المؤمنين»[١] وكان يذكر «بخواجة برزك» فى تلك الديار[٢]. كما أقرّت سلطنة ولى العهد ملكشاه فى عهد والده، حينما أخذ البيعة له من قادة الجيش والأمراء وعينّه وليّا للعرش بعد موته وأرسل الخليفة كذلك كتاب الاعتراف بصحبة وفد يرأسه الوزير ـ عميد الدولة بن جهير ـ سنة ٤٦٤هـ يحمل الهدايا والتحف ويطلب يد ابنة السلطان «سفرى خاتون» لولى عهد الخليفة «المقتدى»[٣].

ولم نقرأ شيئًا غير هذا يتصل بتقاليد الوزارة المتعارفة يومذاك فى استيزار «النظام »على الرغم من أنه واصل العمل فى منصبه طوال ثلاثين عامًا استغرقت مدة حكم السلطانين ـ ألب أرسلان وابنه ملكشاه ـ وكل ما أثبتته المصادر التى بين أيدينا هو تاريخ تسلمه المنصب الوزارى والخلع عليه فروى بعضها أنه كان فى اليوم الذي اعتقل فيه الوزير «أبو نصر الكندرى» وهو يوم السبت ٧ محرم سنة ٤٥٦هـ وفيه خلع السلطان «ألب أرسلان» عليه[٤].. وذكر بعضها الآخر أنه فى آخر النهار من اليوم السابع عشر من محرم فى السنة نفسها[٥].. وقيل: يوم الأحد ١٣ ذى الحجة عام ٤٥٥هـ[٦].

---

(١) ابن الجوزى ـ المنتظم جـ ٨ ص ٢٣٥ ـ حوادث سنة ٤٥٦هـ.

(٢) الكامل جـ ١٠ ص ٢٨ ـ حوادث سنة ٤٦٤هـ، أى السيد العظيم أو الوزير العظيم.

(٣) ابن الجوزى ـ المنتظم جـ ٨ ص ٤٣٥ ـ حوادث سنة ٤٥٦هـ.

(٤) ابن الجوزى ـ حوادث سنة ٤٥٦هـ.

(٥) السبط ـ مرآة الزمان ـ حوادث سنة ٤٥٦هـ.

(٦) عباس إقبال ـ الوزارة فى عهد السلاجقة / ٦٩.

وبقى التساؤل عن شرعية وزارة «النظام» ماثلاً أمام الدارس لحياته، وظل البحث عن مرسوم استيزاره حائلاً أمام المتتبع لسيرته إلى أن أتاحت لى ظروف الاستقراء والتنقيب بالكشف عن مرسومين فى ثنايا مخطوطتين قديمتين بطهران. . خلال سفرى لايران لهذا الغرض فى صيف عام ١٩٥١م كان الأول: بعنوان: «منشور السلطان ألب أرسلان فى تفويض وزارة ولده الأعز ملكشاه إلى الخواجة «نظام الملك». والثانى: بعنوان: «فرمان وزارة الخواجة نظام الملك» دون تعيين لاسم السلطان الذى أصدره، أو تحديد للوقت الذى صدر فيه المرسومان معًا[1]. . وبهذا لم يبق موضع للسؤال عن المسوّغ التشريعى لتصرفات الوزير وأحكامه أثناء وزارته بعد عثورنا على المرسوم الذى يؤيد ما حظى به من ألقاب «الخليفة»، التى سمحت له بممارسة مهام منصبه.

المرسوم الأول:

ذكرت النقول التي ترجمت «لألب أرسلان» أنه عهد لابنه بالسلطنة من بعده فى ثلاث مناسبات: الأولى: كانت فى سنة ٤٥٨هـ عندما نزل بظاهر ـ رايكان ـ ومعه جماعة من أمراء الدولة فأخذ عليهم العهود والمواثيق لولده ملكشاه وأركبه ومشى بين يديه يحمل الغاشيه، وخلع على أمرائه وأقطعهم وكان من الأيام المشهودة[2]. والثانية: سنة ٤٦٢هـ حينما توجه بعساكره إلى حرب الروم التى انتهت فى موقعة ـ ملاذكرد ـ فقال «للنظام» ولوجوه عسكره: «أنا صابر صبر الغزاة المحتسبين وسائر مصير المخاطرين فإن سلمت فذاك ظنى فى الله تعالى، وإن تكن الأخرى فأنا أعهد إليكم أن تسمعوا لولدى ملكشاه وتطيعوه وتقيموه مقامى فأجابوه بالسمع والطاعة. وكان ذلك من فعل «نظام الملك»

(١) انظر : ملحق البحث رقم (١) ورقم (٢) مراسيم.

(٢) الكامل جـ ١٠ ص ٢١ ـ حوادث سنة ٤٥٨هـ، والعينى ـ عقد الجمان ـ حوادث نفس العام ويصفه بأنه كان يوماً مشهوداً.

obeikandl.com

وترتيبه ورأيه[1]، وكانت المرّة الثالثة: لمّا طعنه ـ يوسف الخوارزمى ـ وأحسّ بالموت يدنو منه فى سادس ربيع الأول من سنة ٤٦٥هـ فوصّى العسكر بولده ملكشاه الذى جعل الملك فيه و«نظام الملك» وزيره والطاعة لهما وأحلف من ينبغي أن يحلف[2].

ولسنا ندرى فى أي المناسبات كان قد أصدر السلطان ذلك المرسوم مادام لايوجد لدينا ما يدل على واحدة منها؟.. ولئن رجّح بعضهم أن تكون المناسبة الثالثة فعندنا أن الثانية أرجح لأنه كان خلال فترة تزيد على عشر سنوات قد جرّب وزيره واطمأن لأن يعهد إليه بوزارة ابنه، ولأن بعض النصوص التي قيلت على لسانه تشير ولو من طرف خفىّ إلى أن السلطان أوصى الوزير بابنه خيرًا إذا لم يعدّ من الحرب سالمًا، وقد اعتمد عليه فعلاً حيث طلب إليه أن يصحبه وزوجته فى الانتقال إلى همذان[3].. ولأنه فى المناسبة الأولى لم يختبر وزيره كما ينبغى بعد وقد أطلق عليه ما يدل على خبرة له قديمة.. ولأنه فى الثالثة لم يكن قادرًا على إصدار مثل هذا المرسوم وهو يجود بنفسه، مشغول بآلامه وأوجاعه.

لقد بدأ المنشور الأول بتمهيد طريف عبّر فيه عن بواعث شفقته الأبوية وحنانه على ابنه مفضّلاً استعداده للملك، وواجبه فى أن يهيئ له أسباب استقامته ودوامه، وأنه قد عرف بالتجربة أن استقرار قواعد الحكم فى الدنيا موكول بمنصب ذوى الأقلام من الوزراء، لأن مصالح المملكة لا تستقر إلاّ بجريان مداد أقلامهم وأن مهمات الدولة لا تتضح إلاّ باقتباس أنوار آرائهم.

ثم ينتقل بعد المقدمة إلى صميم الموضوع، فإنه بناء على ذلك، كان لابد أن

---

(١) المنتظم جـ ٨ ص ٢٦ ـ حوادث سنة ٤٦٣هـ والكامل ـ حوادث نفس العام ـ وسبط بن الجوزى ـ حوادث نفس العام.

(٢) المنتظم جـ٩ ص ٢٧ ـ حوادث سنة ٤٦٥هـ، والكامل نفس العام جـ ١٠ ص ٣٠، وأزاد فى وصيته: من لم يرض بما أوصيت فقاتلوه واستعينوا بما جعلته له على حربه.

(٣) ابن خلدون ـ العبر جـ ٥ ص ٣, ٤ ـ حوادث سنة ٤٦٢هـ.

يزيّن مقامه بمنصب وزير تلوح على محيّاه كفاءة الولاية وتبدو على ناصيته مخايل الرأفة.. ولذلك أيضًا فقد أناط هذا المنصب العظيم إلى أكمل هذا الزمان.. نظام الملّة والدين أدام اللّه تمكينه وجعل التوفيق قرينه.. لكفايته وصدق نصيحته.. يرتّب مصالح الديوان برأيه المنير وعقله الواسع.. وليرعى مصالح الرعايا بتفويض الأعمال لأهلها، ويسعى لحراسة الأموال وإنجاح الآمال وترغيب المصلحين، وتهذيب المفسدين وسلوك مناهج العدل، وهدم أركان الظلم وترفيه حال الناس.. ثم يحثّ الوزير على تدريب ابنه ونصيحته لأن قلوب السلاطين كالمرآة وصدور الملوك كالأحقاق[1].. مثيئتها بيد النواب والوزراء.. ويحضّ ولده على احترام وزيره واستشارته لأن اتّباع الاستبداد ندم وحسرة، وثمرة الاسترشاد نجاح وعزة[2].

المرسوم الثانى:

أمّا المرسوم الثانى فإنه أقوى سبكًا وإن كان أكثر تكلّفًا وصناعة، وقد حاول كاتبه ـ وربما كان «النظام» نفسه ـ تضمينه بحشد كبير من آى القرآن ومأثور القول، كما احتوى على عبارات تميل بنا إلى الاعتقاد بأنه مرسوم استيزاره من قبل السلطان ملكشاه، فإن التعابير الصريحة فى تفويضه الأعمال بشكل لم نعهده فى أيام ألب أرسلان، وفى مكايد منافسيه وتآمر حسّاده تميل بنا إلى الرأى بأنه قد أصدره في الفترة ما بين ٤٧٢-٤٧٦هـ، إذ بقى الوزير مستمرًا على وزارته بناءً على توصية أبيه ـ ألب أرسلان ـ وردّ إليه ملكشاه الأمور كبيرها وصغيرها، وخلع عليه، ومنحه لقب «أتابك» أى الأمير الوالد وأقطعه طوس بعد أن قضى على ثورة ـ قاورت بك ـ عمّ السلطان وقمع حركة الجيش المتمرد طمعًا فى المال سنة ٤٦٥هـ[3].. حيث أشار إلى منزلته الرفيعة هذه،

---

(١) الأحقاق ـ جمع حق وهو إناء صغير لحفظ العطور.

(٢) راجع ترجمة المرسوم فى الملحق رقم ١ من البحث.

(٣) المنتظم ـ حوادث سنة ٤٦٥هـ، والكامل ـ حوادث نفس العام وفيه «قارون» وفى غيره «قادرون».

وأنها سبب افتراء زمرة من الحسّاد عليه وكيف ظهرت براءته، وابتلى أصحاب الإفك والبهتان، كما روت ذلك بتفصيل المصادر المعتمدة كدّس .. ابن بهمنيار ـ كاتب خمار تكين الشرابى ـ على «النظام» باختلاسه أموال الدولة سنة ٤٧٢هـ وما أن صحّ لدى السلطان خطأه حتى كحل عينيه[١] وكوشاية ـ أبى المحاسن بن كمال الملك ـ بأنه أكل الأموال واقتطع الأعمال، وأنه ستعد لتقديم ألف ألف دينار إذا وافق السلطان على مصادرته وأصحابه، فما أن سمع «النظام» بذلك حتى جهّز مائدة دعا إليها السلطان وحاشيته، كما أحضر مماليكه، وهم ألوف من الأتراك، وصارحه بهذه المكيدة والغرض منها. فلمّا تيقن السلطان من تآمر أبى المحاسن ـ سمل عينيه ونفاه إلى قلعة ساوة عام ٤٧٦هـ[٢].

لقد افتتح المرسوم بالمقدمة المألوفة فى بيان أهمية الوزارة فى ضبط سياسة الدولة وتنفيذ قوانينها وتحقيق خطط فتوحاتها بعد أن يوجه الخطاب إلى أركان الحكومة والأمراء والموظفين وحجاب العرش العالى وجمهور الأنام من الخاص والعام.

ثم انتقل بالحديث إلى أسباب اختيار الوزير وسرد صفاته وما يتحلى به من خلق نبيل وعلم غزير «أتاه الله الملك والحكمة وعلّمه ما يشاء» وتجربة لإخلاصه وامتحانه لقدرته فوجد أنه أليق من غيره وأحق بعواطف السلطان وأولى بمنصب الوزارة حيث لمعت إشراقات: ﴿ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾[٣].

وتجلّت أنوار: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[٤].

ثمّ يوجّه كلامه إلى الوزير، أمين الدولة، القاهرة خواجة، قوام الدين «نظام الملك» الذى كان منتسبًا إلى شمس السلطنة الأبدية وملازمًا لركابها العالى ومرتقيًا إلى مصاعد الوزارات بمقتضى القول: «إذا أراد الله بملك خيرًا جعل له

(١) المنتظم جـ ٨ ص ٣٣٠ ـ حوادث هذا العام.
(٢) الكامل جـ ١٠ ص ٥٤ ـ حوادث سنة ٤٧٦هـ.
(٣) سورة الأنبياء ـ من الآية ١٠١.
(٤) سورة الواقعة ـ الآيتان ١٠ ، ١١.

وزيراً صالحًا إن نسى ذكّره وإن ذكر أعانه». . ولبلوغه هذه المرتبة السامية فقد افترى عليه الحسّاد فوقعوا بموجب الكلمة: «من حفر بئرًا لأخيه وقع فيه» حتى استقر له هذا المنصب الرفيع الشأن القويم البنيان مع شرف خلعه.

ولمّا يتصف به من همّة عالية، وفهم للدستور، وتواضع فى جليل الأمور جاعلاً الآية الكريمة: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1] .

شعارًا له فقد رجع إليه منصب إشراق الديوان الأعلى، الذى هو من أمهات مهمات مصالح السلطنة وبها يتميز انضباط مهام الخلافة وتتبين مراسم الرخاء والرفاهية. . فلا غرابة إذا دعت المكرمة الخسروانية بأن أيادى تربيته، ومناهج انتظامه وصحائف أعماله وجرائد آماله ستبقى دستورًا صادق الإخلاص لأرباب المعالى الخواتين والسلاطين الذين عليهم مدار فلك الملوكية فى عملهم لرعاية الرعايا. .

لذلك فإن الحكم السلطانى المطاع قد نال عز الإصدار والنفاذ، فعلى الوزير أن ينظّم صحيفة أعماله بتعيين صناديد الأمراء المشهورين، وينصّبهم فى ديوان الإمارة الجليل، على أن يكونوا من الخيرين المستحضرين لمهمّات هذا العمل السلطانى الكبير وأن ينظر فى ذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾[2] .

وأن يجعل مقتداه فى إنجاز مقاصد الملك وتحقيق آمال الطوائف من الرعايا قوله: «بالإنصاف يصلح الرعيّة وبالعدل يملك البريّة. . وعلى القائمين بالأمور السلطانية ألا يلوون عن طاعته ومتابعته فى كل ما يراه صلاحًا وصوابًا إذ لابد أن يكون فيما يراه عين الرأى السديد والفكر الرشيد وأن يقدّم كلٌ من شاغلى كراسى الحكم من الصدور العظام والوزراء وسائر متقلدى الأعمال جميع مظاهر الطاعة والتبجيل والاحترام»[3].

وعلى الرغم من تزايد السعايات التى أشار إليها المرسوم فقد اطمأن السلطان

(١) سورة الشعراء ـ الآية ٢١٥.
(٢) سورة ص ـ من الآية ٢٦.
(٣) انظر : الملحق رقم ٢ مراسيم.

ملكشاه إلى وزيره، ووثق به وثوق أبيه ـ ألب أرسلان ـ من قبل حيث أدركا معًا بأنه من الخير لهما وللتركمان أمثالهما أن يعهدا بمثل هذا المنصب إلى مثقف مجرّب مخلص مثله مهما قيل فى سياسته وحُكي عن تقريب أبنائه وتبذير أموال الدولة فيما لا طائل تحته.

وبقيت الصلة حسنة بين الوزير وسلطانيه طوال عهدهما إلى قبيل حادث اغتياله، حيث بدأت الثقة فيه تتزلّزل وأخذت آثار تلك السعايات تظهر بمرور الأيام، فتبدو فى صعود وهبوط، وإقبال وإدبار، وكانت علاقته وسلطانيه بالخلافة تتأثر بذلك فتضعف مرة وتقوى أخرى تبعًا للظروف السياسية وما عليها من مصالح ذاتية.. وكان لهذه وتلك نتائج يشهدها الناس ويقاسون أضرارها يومذاك ويختلف فى تفسيرها المؤرخون فيما بعد، وسنحاول جاهدين تلمس وشائجها، بادئين بتبيين علاقة السلاطين: طغرلبك ـ ألب أرسلان وملكشاه ـ بالخلافة ثم صلة الوزير بهم جميعًا.

وكانت الألقاب التى يمنحها الخلفاء للمتنفذين اتقاء شرهم والتى يقطعها السلاطين لبعض الاشخاص من أجل إرضائهم. مع أهميتها بنظر الجماهير فى تلك الازمنة. لذا كانت موضع اهتمام من قبل الوزير ـ النظام ـ اكثر من الهدايا المالية وأمثالها، مع أنه من المتمتعين بها من البلاط الخليفى، والديوان السلطانى.. لأن إغداقها بل كثرتها لمن لا يستحقونها يشين بسمعة الدولة الحاكمة، ويزرى بها وبحاملها، ويضعف العلاقات بين الحكام أنفسهم تارة وبين المحكومين فى الوقت نفسه.

لذلك وجدنا من الضرورى أن يكون لنا وقفة، وإن كانت قصيره لمعرفة رأى ـ النظام ـ حين تقليدها، وماذا يجب ان يتوافر من شروط عند تقديمها.

* * *

ب – العلاقة بين سلاطين السلاجقة والخلفاء:

يمكننا ونحن نحاول تلمس ظواهر الصلة بين سلاطين السلاجقة الاوائل وخلفاء بنى العباس ـ أن نقسّمها إلى ضربين: الأول: علاقة دينية.. والثانى: سياسية، والذى يبدو لنا ـ وإن لم يكن هناك خط فاصل واضح بين العلاقتين حينذاك ـ أن الأولى كانت أقوى الرابطتين وهى التى تسيطر على التوجيهات فى الثانية، ومن هنا كان موقف الدولة السلجوقية من الخلافة العباسية رقيقًا لطيفًا فى أغلب الأحايين لأن سلاطينها اختاروا مذهب الخلافة السائد منذ اعتنقوا الإسلام.. إمّا طمعًا فى التقرب إليهم وإمّا اعتقادًا بأفضليته على سائر المذاهب، وفى الحالتين كان لهذه الرابطة العقائدية أثرها فى نفوسهم من حيث تخفيف ضغطهم على الخلفاء واحترامهم لهم وحذرهم من الاختلاف معهم، وإلاّ فما الذى دفع بالسلاجقة لمهادنة الغزنويين ومصاهرتهم، ثم محاربة الفاطميين وقطيعتهم، وإذا جاز لسائل أن يقول: ماذا سيكون موقف السلاجقة من الفاطميين لو كانوا من أهل السنّة.. وكانوا أحنافًا أو شوافع مثلاً...؟.. أغلب الظنّ أن موقف الحكومتين سيتغير حينئذ لأن رابطًا روحيًا قويًا قد وصل بينهما، ولأن الدفاع عن العقيدة وفى سبيلها أصبح معدومًا، أمّا إذا اختلفت العقيدة فلا فرق بين الفاطميين والصليبيين، وربما كانت الثانية خيرًا من الأولى بنظرهم.

بهذا الوازع الدينى الذى أخذ يستولى على نفوسهم ويقوى فى أعماقهم كلّما مرّت الأعوام قد أبدى سلاطين السلاجقة ولاسيما الأُوَلْ منهم الطاعة والولاء مما لم يشهده خلفاء بنى العباس منذ عهد آل بويه الذين اعتنقوا التشيّع وحنت

صلتهم مع الفاطميين بواسطته.. وبهذا الدافع حاول هؤلاء السلاطين أن يظهروا أمام الخليفة بمظهر الفاتح القوى من جهة والمنقذ المطيع من جهة أخرى، فإذا استولوا على بلاد أرسلوا سعاتهم حاملين الهدايا.. وتباشير الفتح إلى دار الخلافة[1]، وإذا حصلت مناسبة أعلنوا إخلاصهم وقدّموا الأمراء للخليفة واحداً واحداً تلو الآخر حسب رتبهم ليعربوا عن خضوعهم ويكشفوا عن مدى قوتهم وقدرتهم[2].

وعلى هذه الشاكلة كان الاحترام متبادلاً بين الخلفاء وآل سلجوق لايشوب صفوه كدر إلاّ فى حالات نادرة حيث كانت تصطدم الرغبة فى السيادة والتوسع بالنفوذ، إذ كان الخلاف بين الجانبين ـ من هذه الناحية ـ مستمراً منذ نشأت الدولة السلجوقية: ففى عهد طغرلبك كاد النزاع بينه وبين القائم يؤدى إلى القطيعة التامة بين الدولتين بسبب معارضته فى إعطاء ابنته الأميرة العباسية إلى شيخ آل سلجوق، ولولا الضغط عليه من جهات متعددة لما وافق الخليفة على هذه الزيجة وإن كانت بشروط[3].

واستمرت هذه العلاقة هادئة رتيبة فى عهد ـ ألب أرسلان ـ فلم يتقدم بطلب إلى دار الخلافة حتى وجد صداه يتردد فى جوانبه قبولاً وتلبية، ولم يرغب الخليفة فى أمر إلاّ وكان موضع عناية السلطان ورعاية وزيره.. حتى جاء عهد ملكشاه وبدت ظواهر طموحه فى الملك تتزايد عامًا بعد عام.. وكان من لقبه قسيم أمير المؤمنين ـ ما يشير إلى مكانته واختصاصاته السياسية، وأنه شريك للخليفة فيما ورثه من نفوذ.. وليس فى المال أو الجاه أو الغنائم وإنما فى السيطرة والحكم، ولم يكن خافيًا على الخليفة القائم مغزاه حينما منحه إيّاه، ولكنه لم يدُرْ بخلده أنه سيشاركه فى سلطانه أو يخطر على باله تنحيته لولى عهده ـ المقتدى عن عرش الخلافة.. منصبه الشرعى..

وعلى أية حال فقد بعث هذا اللقب فى نفس السلطان شيئًا من الغرور السياسى وشجّع فيه نزعة الطمع لبسط نفوذه على الرقعة الخاضعة للخلافة دون

(١) السبط ـ مرآة الزمان ـ حوادث سنة ٤٦٣، ٤٦٥هـ.
(٢) البندارى ص ٧٤، والكامل ـ حوادث ٤٧٩هـ، والمنتظم جـ٩ ص ٣٥ ـ حوادث سنة ٤٨٠هـ.
(٣) السبكى جـ ٥ ص ٢٦٩، والمنتظم جـ ٨ ص ٢٣٠، ٢٣١ ـ حوادث سنة ٤٥٥هـ.

منازع له[1] أو شريك وأن يتدخل أحيانًا فى شئون الخليفة وما يصدره من عزل أو تعيين.

ولم يكن من السهل على الخليفة وقد ورث سلطة مطلقة اعتاد عليها فترة من الزمن أن يتخلى عنها، ويصبح رمزًا للسلطة الدينية والروحية فحسب، فكان من الطبيعى أن يبطن سوءًا لمن جرّده من سلطته تلك أو انتزع منه جاهه ومركزه فى نفوس الرعايا، وأن يتآمر عليه فى الخفاء ما وسعه إلى ذلك سبيلاً ويعمل من وراء ستار لإعادة نفوذه إليه، ولولا خوفه من بطش السلطان وخشيته من غضب وزيره «النظام» لأعلن سخطه وعداءه.

جـ ـ المصاهرة بين الخلفاء والسلاطين السلاجقة:

وكان الخوف من تغيّر السلطان الفاتح والخشية من تقلّب الخليفة الوارث من دواعى الرغبة فى دار الخلافة والسلطنة بالمصاهرة للربط بين الأسرتين برباط عائلى يحفظ أواصر الود والتعاون حتى لا يجد الأعداء بهذه الصلة سبيلاً للفرقة أو قطع المودّة، وقد يكون فى هذه أيضًا تعظيم للسلطان وتبجيل للخليفة[2]. . ويعلّل ابن خلكان لموافقة عضد الدولة بن ركن الدولة البويهى على زواج الخليفة ـ الطائع ـ من ابنته بأن: «الغرض منه أن تكون الخلافة فى ولد لهم فيه نسب»[3]. . ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فيرى أن القصد من ورائه الحق فى الخلافة[4].

ومهما يكن من سبب اجتماعى أو دينى أو سياسى فقد كانت المصاهرة بين الأسر المالكة رمزًا لاتفاق الكلمة واتحاد الرأى، وصفاء النفوس، وهى لاشك

---

(١) ابن تغرى بردى ـ النجوم ـ حوادث سنة ٤٨٥هـ.

(٢) ابن الجوزى ـ المنتظم ـ حوادث سنة ٤٧١هـ ـ جـ ٨ ص ٣١٧.

(٣) البغدادى ص ١١، وابن الأثير ـ الكامل جـ ١٠ ص ١٠.

(٤) ابن خلكان ـ الوفيات جـ ٢ ص ٨٤، مسكويه ـ جـ ٢ ص ٤٦٤، وياقوت جـ ٦ ص ٣٦٦.

من الدوافع النفسية إلى ذلك إذا توثقت الزيجة ولم يحدث فى أثنائها ـ وكثيرًا ما يحدث لأن أسبابها لم تكن خالصة ـ ما يعكّر الجو ويستوجب الخلاف..

وبذلك أصبحت المصاهرة بين الأسر المالكة تقليدًا يحتذيه الملوك والسلاطين فى معظم العصور، فقد تزوج الخليفة القائم من الأميرة «أرسلان خاتون» وهى خديجة ابنة داود ـ أخى السلطان ـ طغرلبك ـ برغبة منه بعد فتحه بغداد مباشرة، ووافق الخليفة تقديرًا وتعظيمًا لأعماله[1].. وفى سنة ٤٥٣هـ خطب طغرلبك نفسه ابنة الخليفة «القائم» فأبى ذلك ثم أذعن لا عن رضا وطواعية، إلى أن حملت سنة ٤٥٥هـ إلى دار السلطنة فأجلسها على سرير مذهّب ولمّا دخل عليها وقبّل الأرض بين يديها وقدّم الهدايا والتحف إليها، لم تقم له ولم تكشف القناع عن وجهها، وبقى كذلك يخضر كل يوم ويسلم ثم ينصرف إلى أن مات بعد ستة شهور بالرى[2].

ولم تغب تلك الأسباب عن ذهن «النظام» فهو إن لم يبدأ السعى لربط الأسرة السلجوقية بغيرها من أسر الخلافة والملوك المجاورة فإنه ـ ولاشك ـ كان يبذل الجهود المضنية فى سبيل تحقيق ذلك إذا عقدت النية وبدت الرغبة من أعضاء هذه الأسرات إن لم يبدأها ويسبق اليها، فقد كانت له اليد الطولى فى زواج حفيد الخليفة «القائم» وولى عهده ـ عدة الدين ـ من ابنة السلطان ـ ألب أرسلان ـ سفرى خاتون ـ أى «خاتون السفرية»[3].

وله مثل هذه اليد فى زواج ـ ألب أرسلان ـ لأبنائه ملكشاه وأرسلان شاه من ابنة الخاقان ـ طغماج ـ ملك الترك فيما وراء النهر، وابنة صاحب غزنة[4].

---

(١) مصطفى جواد ـ سيدات البلاط العباسى ص١٠٨ ـ ١٢٠، والمنتظم جـ٨ ص ٢٢٣، ذكر تفاصيل هذا الزواج المؤرخ المعاصر ـالنعمة محمد بن هلال الصابى، والمنتظم جـ ٨ ص ٢١٨-٢٢١ ـ حوادث سنة ٤٥٣هـ.

(٢) الكامل جـ ١٠ ص ١٠.

(٣) الكامل ـ حوادث سنة ٤٦٤هـ، وسبط بن الجوزى ـ المرآة، حوادث سنة ٤٦١هـ.

(٤) الكامل ـ حوادث سنة ٤٦٤هـ ـ جـ ١٠ ص ١٥-١٧، والسبط ـ المرآة ـ حوادث سنة ٤٥٧هـ.

ولم يأنف ألب أرسلان من مصاهرته لخاقان الأتراك كما فعل ـ محمود ـ حينما وفد إليه فى غزنة ـ قاياخان ويوغرا ـ وطلبوا مصاهرته فلم يقبل تعاليًا عليهما[1]. ثم فى طلب المقتدى بأمر الله ٤٦٧-٤٨٧هـ يد ابنة السلطان ملكشاه وتم العقد على بذل ما مجموعه ١٥٠ ألف دينار صداق لها وكان يوم زفافها على الخليفة من أيام بغداد المشهودة[2]، وبذلك ارتبطت الأسرة السلجوقية بالخلافة العباسية والبيت المحمودى.

وقد يبدو غريبًا أن تنتهى هذه الزيجات بالفشل، وأن تؤدى إلى عكس الغرض المرجو منها، ولكنّا إذا رجعنا إلى دوافعها وظروفها لا نجد غرابة فى النهاية التى تختتم بها فى الغالب، لأن الزواج الذى يستهدف تجديد الملاذ الجسدية والتوسع فى السيطرة والمحافظة على كراسى الحكم لا يدوم إذا تعارض مع واحدة من هذه الأغراض، بل ربما أدّى إلى نفرة بين الأسرتين الحاكمتين قد تصل إلى قطع العلائق الودية والتآمر الخفىّ أو العلنىّ على تحطيم كل منهما للأخرى.

وهذا ما حدث للأسرتين العباسية والسلجوقية فى القرن الخامس الهجرى فلم يُقبل الخليفة «القائم» على زوجته ـ أرسلان خاتون ـ حتى أطرحها وشكت حالها إلى السلطان فأمر بحضورها إليه، وخرجت غاضبة إلى دار السلطنة.. ولم يعقد السلطان «طغرلبك» قرانه على ابنة الخليفة حتى طلب الإذن لها بالسفر معه إلى الرى، وصحبها رغمًا عن إرادة أبيها.. ثم تزوج الخليفة ـ المقتدى ـ بابنة السلطان ـ ملكشاه ـ فلم يكن حظها بأفضل مما سبقها من زيجات، وكان ابنها ـ أبو الفضل جعفر ـ وبالاً على نفسه وعلى الخليفة والسلطان جميعًا حيث مات ميتةً غامضةً وجعفر مازال صغيراً[3].

وهكذا فقد انتهى الزواج بالعلاقات بين العائلتين إلى خلاف ما كان ينتظر

(١) بارتولد ـ تركستان ص ٤٨٦ عن طبقات ناصرى ص ٩٠٥.

(٢) ابن الأثير – الكامل جـ ١٠ ص٤٨، وابن الجوزى ـ المنتظم ج٩١ ص ٣٥ ـ ٣٩ ـ حوادث سنة ٤٨٠هـ.

(٣) وكانت أمه خاتون ابنة السلطان ملكشاه ولد سنة ٤٨٠هـ.. (السبط ـ مرآة الزمان ـ حوادث ٤٨٦هـ).

منه وان كان قد أدّى بعض مقاصده الاجتماعية فى الظاهر. . وكان «للنظام» فى إصلاح ذات البين مساعٍ كثيرة لتلافى سوء التفاهم بين المرء وزوجه، وبين الوالد وصهره تخفق مرة وتحقق ما يهدف منها أخرى. وهو فى الحالتين لم يدخر وسعًا فى إعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية بين الأسرتين العباسية والسلجوقية ذلك لأنه يؤمن بسلامة نظام الخلافة ووجوب المحافظة عليه، وضرورة وجود بنى العباس على عرشها ويحرص أشد الحرص على احترامهم وأداء فروض الطاعة لهم، لاعتقاده بأن الخلافة رمز الوحدة الروحية التى ينشدها بين الأقطار الإسلامية، ولأنها الوسيلة الأولى لضمها وتوحيد الصفوف فى ظلالها، وأنه لابد لهذه الشعوب المختلفة دمًا وحضارةً من جامع دينى تلتف حوله وتلتقى عنده.

وقد يكون لدفاع «النظام» عن الخلافة وتحمسه للخليفة عامل آخر يضاف إلى سابقه ذلك هو شعور الخراسانيين بأن دولة بنى العباس دولتهم، وأن خراسان كانت ولم تزل، مهد دعوتهم وموطن حمايتهم فقد حكى عن المنصور أنه قال: «يا أهل خراسان أنتم شيعتنا وأنصارنا وأهل دعوتنا»[1]، ولم يمت المنصور حتى أوصى ابنه بأهل خراسان خيراً كثيراً[2]. . وروى ما يؤيّد هذا عن ـ الجاحظ ـ أنه قال: «دولة بنى العباس أعجمية خراسانية»[3].

وربما كان إيمان ـ النظام ـ بالخلافة رمزاً للسلطة الدينية الموحدة بين الشعوب المتعددة من أقوى دوافع الخلاف بين «النظام» والخلفاء من جهة وبينه وبين سلطانيه ـ ألب أرسلان وملكشاه ـ من جهة أخرى، ففى عهد سلطانه الأول كانت سلطة «النظام» محدودة نوعًا ما إلاّ أنها أخذت تنمو وتقوى كلما مَّر عام من الأعوام العشرة التى حكم فيها وكانت علاقته بالسلطان أثناءها متينة حسنة بحيث طغت على علاقته بالخليفة فأضفت عليها شيئًا من المرونة لتبادل المنفعة،

(١) أحمد أمين ـ ضحى الإسلام جـ ١ ص ٣٦ ـ عن المسعودى جـ ٢ ص ١٩٠.

(٢) المصدر السابق ـ عن الطبرى جـ ٩ ص ٣٩.

(٣) أحمد أمين ـ ضحى الإسلام جـ ١ ص ٣٦ ـ عن البيان والتبيين جـ ٣ ص ٢٠٦.

ولكنها لم تكن بينه وبين السلطان ملكشاه وفقًا لما يرغبه ويرضاه ويعتقد بوجوبه لبقاء الخلافة والسلطنة معًا، والتوازن بين اختصاصاتها وامتيازاتها.

وعلى الرغم من المساعى التي بذلها بسبب اعتقاده ذلك لتحسين العلاقة بين الخليفة والسلطان فإنها كانت تتردى عامًا بعد عام بفضل سعاية النساء فى سياسة الدولتين وبخاصة ـ تركان خاتون ـ وإصغاء الخليفة لوشايتها لأنه أصبح زوجًا لابنتها وبذلك ألقى اللوم على «النظام» وأوعز إليه أسباب الخلاف بين البلاط العباسى والقصر السلجوقى، وقويت وطأة التآمر على «النظام» حتى استميل السلطان لهذه المؤامرة وبعدت الثقة بين الوزير وسلطانه، كما تفاقم الخلاف بينهما والخليفة المقتدى بأمر الله أيضًا.

وأخذت العلاقة بين السلطان والخليفة تزداد سوءًا خلال خمس السنوات الأخيرة من حكمه، فلم ينته عام ٤٨٥هـ حتى بدت مطامعه فى إزالة الخلافة من بني العباس تظهر على سياسته حتى ألزم الخليفة المقتدى بالخروج من بغداد إلى البصرة فى عشرة أيام، وأن يجعل من ابن بنته ـ جعفرا ـ وليًا لعهد الخلافة بدلا من المستظهر باللّه[1]. . وكاد أن يتم له الأمر لو لم تعاجله المنية بعد ثلاثة أيام من تقديم إنذاره للخليفة بمغادرة العاصمة إلى أية جهة يشاء.

وكان للتباعد بين الوزير والسلطان أسباب أخرى تختلف عما هى بين الوزير والخليفة. . يراها بعضهم فى تدخل السلاجقة فى الأمور الإدارية للدولة بسبب أُميتهّم فأحدثت نتيجة سيئة العاقبة بينهم وبين «النظام»[2]. . ونراها فى نزعتهم البدوية ـ التي أشار إليها «النظام» نفسه، والتى لا تخضع لقانون لا تعرفه، ولا تنصاع لتقليد لم تألفه وإنما تندفع نحو ما تتأثر به، وسرعان ما تتأثر بالأشياء على اختلاف أنواعها وتخضع لعادات البادية مهما كان لونها وأثرها، ومن ذلك استشارة المرأة فى الأمور السياسية والاستجابة لمطالبها لاختلاف حالة

(١) السبكى جـ ٣ ص ١٤٤.

(٢) بارتولد ـ تركستان ص ٣٠٨.

النساء فى القبائل البدوية عن وضعهن في البلاد المتحضرة[١]، لذلك رأى «النظام» وهو المتحضر الهادف أن يحدّ من سلطة «السلطان» وأن يحدد من كثرة أوامره.. وأن يستنّ لذلك قانونًا يعمل البلاط بموجبه وتسجّل المراسيم السلطانية الصادرة للديوان بمقتضاه وأن تقدم التقارير مخطوطة لا شفهية، لأن الأوامر الشفهية معرّضة للأخطاء والمخاطر، لذا يقول: «يجب أن تكون أوامر البلاط مسجّلة وقليلة على قدر المستطاع ثم تُبلّغ إلى الديوان أو الخزينة باسم الشخص نفسه الذى تسلمها من السلطان، وألاّ تُعهد إلى شخص غيره... وعندما يتسلمها الديوان يجب عليه أن ينظم تقريرًا خطيًا عنها ويقدمه إلى السلطان ليطّلع عليه بنفسه، وبعد إطلاعه والتأكد منه تنفذ الأوامر تمامًا»[٢].

وكان يقصد بهذه التنظيمات وأمثالها من تشريعات إدارية تحديد رغبة الاستبداد البدوية عند السلطان.. ونقله إلى حياة مدنية منظّمة حتى ينسب إلى الجماعات الشعبية المتحضرة.. لأنه كان يرى فى العناصر التركمانية فسادًا كبيرًا وبلاءً عظيمًا ابتليت به الإمبراطورية الإسلامية[٣] لما احتفظوا به من عنجهية الأتراك وغلظتهم.. وكان يريد أن يكون هؤلاء الحكام خدّامًا للرعية لا أن يكون الناس خدّامًا لهم، وأن تعمّ المساواة بين الأجناس التى يُظلها علم الخلافة الإسلامية الواسعة من غير تفريق بين عربى أو تركى أو فارسى عدا الخليفة والسلطان، لأنهما عنوان هذه المساواة ولا تتحقق إلاّ بوجودها وفى ظلالهما، إذ إننا لم نعرف عند الفرس عصبية قبلية وعناية بالأنساب[٤] قبل الإسلام كما هى عند العرب قبله وبعده، و«نظام الملك» واحد من عظماء مفكريهم.

ولعلّ فى إيمان «النظام» بالخلافة ونظرته للخلفاء والسلاطين وقيامه بما يدعّم إيمانه ونظرته ما يكشف لنا السرّ فى إثارة المشكلات بين الوزير وسلطانه من جهة وتجلّى لنا غوامض ما يرويه المؤرخون من أحداث كانت مثار خلاف بينه وبين الخليفة من جهة أخرى.

(١) بارتولد ـ تركستان ص ٣١٠، وسياستنامة.
(٢) سياستنامة ص ٥١ – الفصل الحادى عشر.
(٣) مكرمين خليل بيناج ـ تركيا فى عهد السلاجقة ص ٩٩.
(٤) أحمد أمين ـ ضحى الإسلام جـ ١ ص ٣٠.

د ـ الألقاب وموقف «النظام» منها:

والإنسان كما يبدو وإن بلغ من العمر مرحلة طويلة، أو استوعب من المعرفة قسطًا وافرًا فهو مازال طفلاً كبيرًا يزهو بالشارات المعدنية والأوسمة من الذهب والفضة ويفخر بالألقاب وهى لا تعدو ألفاظًا برّاقة، كما يحلو للصغار اللعب بالدمى ويفرح لجمعها وتنظيمها واستعراضها أمام أنداده. وليس هذا غريبًا ولا معيبًا، فالأمم تمر فى نموها الفكرى وتطورها الحضارى بما يمر به الأفراد من أدوار طفولة وكهولة وشيخوخة، وصحة ومرض.

وإذا أردنا أن نتحس أهمية الألقاب حينذاك ومدى أثرها فى حياة علية القوم وصغار الناس، علينا أن ننتقل إلى صنيع «الأوسمة» ودلالتها فى عصرنا الحاضر مع فارق غير يسيرفى ذلك، وأن كل ما طرأ عليها من تغيير إنما هو تجسيم تلك الألقاب فصارت تمنح لقادة الجيش وأعاظم الساسة بأسماء وشارات معدنية تدل عليها، فإذا أجيز له حملها، وزيّن بها صدره فى مناسبة رسمية ملأته كما كانت تملأ ألقاب السابقين طغراء الرسائل الديوانية. وفارق آخر بين الألقاب آنذاك والأوسمة اليوم أن الأولى كانت ترمز إلى الدرجة التى يحملها صاحب اللقب بقدر ما كانت تدل على اختصاصه، لذلك كان منحها لغير مستحقيها مثار جدل واستنكار من الطبقات المستنيرة وغيرها على السواء.

وهكذا لعبت الألقاب ـ ولم تزل ـ دورًا خطيرًا فى حياة الناس ومدى علاقتهم قبل تسعة قرون ولاسيما فى عقول الطبقة العليا منهم وبخاصة الوزراء والأمراء وملوك الأطراف.. على أنها وإن لم تتصل بحياة الآخرين مباشرة لكن صداها العميق فى نفوسهم كان يظهر على سلوكهم، خوفًا ورهبةً تارة، واحترامًا وتجلّةً أخرى، لذلك سنحاول إيجاز ما يمكن عرضه فى عصر وزيرنا «النظام»، وتبيين أثره فى حياة الحكّام والجماهير.

لم يكن حمل الألقاب لما توجده من كبرياء وطيش، واستعلاء وغرور

بالشئ المستساغ لدى الشريعة الإسلامية. فقد ذهب (الصولى) إلى أنها مكروهة واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾[1].

وعلى الرغم من نهي الله عنها وإطلاق لفظ الفسوق عليها، قلّ من المشاهير فى الجاهلية والإسلام من ليس له لقب ولم تزل في الأمم كلها من العرب والعجم تجرى فى المخاطبات والمكاتبات من غير نكير»[2] ثم توطدت أسس الملك لدولة العرب.. والأمم آنذاك تفخر بشيئين اثنين: النسب والدين، بهما تسوس ومن أجلهما تفتح، وبعد أن اضطربت أنسابهم باختلاطهم على مرور الزمن تمسّكوا بالألقاب تعويضًا عنها.

والظاهر أن أول ما استعمل لقب الوزير ـ وهو فى مقدمة ما يعنينا ـ مُركّبًا وبقى التركيب يلازمه فى جميع مراحله دائمًا. فقد لقّب أول وزير لبنى العباس بوزير آل محمد[3]، ولقب وزير الرشيد (يحيى بن برمك) بالوزير الأمير[4]، وكان الناس يسمّون الفضل بن يحيى ـ الوزير الصغير ـ ولا يسمّون أخاه جعفرًا بذلك، فأراد الرشيد تسميته فجعل إليه أمر داره فسمّوه بالوزير الصغير أيضًا، ولقّب الفضل بن سهل وزير المأمون بذى الرياستين لجمعه بين السيف والقلم كما كان يقال له الوزير الأمير[5]، ولقّبوا وزير المعتمد بن المتوكل أبا الصقر إسماعيل بن بلبل الشيبانى بالوزير الشكور[6]، ثم لقب على بن عيسى بن داود بن الجرّاح وزير المقتدر بالوزير الصالح[7]، ثمّ

(١) سورة الحجرات ـ من الآية ١١.

(٢) ابن الجوزى ـ المنتظم، جـ ٨ ص ٥٥: ٦٠ ـ حوادث سنة ٤٢٢هـ.

(٣) ابن الجوزى – المنتظم، وابن الأثير – الكامل ـ حوادث سنة ٤٨٥هـ ـ ترجمة السلطان ملكشاه.

(٤) ميتز الحضارة الإسلامية ص ٢٣٣ ـ عن الأوراق ص ٣.

(٥) الزمخشرى ـ ربيع الأبرار جـ ٢ ص ١٤٢.

(٦) الفخرى.

(٧) الفخرى ص ١٨٦.

(٨) مدحه البحترى فى قصيدة مطلعها:

أجنت لك الوصل أغصان وكثبان فيهن نوعان تفاح ورمان

فسمّى الناس هذه القصيدة دار البطيخ، لكثرة ما فيها من الفواكه.

استعمل مضافًا إلى الدولة لأول مرة فى اللقب الذى منح به الوزير أبو الحسين القاسم بن وهب المتوفى سنة ٢٩١هـ/ ٩٠٣م بفارس حيث لقّبه المعتمد: بولىّ الدولة[١].

ويلاحظ أحد الدارسين المحدثين أن هذا النوع من الألقاب إنما هو صدى لبداية تخلى الخلفاء عن شئون الحكم لصالح الأمراء والولاة[٢]، غير أنه وهم فى إرجاع تاريخ ظهوره إلى القرن الرابع الهجرى فى الوقت الذى حدث فيه هذا اللقب منذ عام ٢٨٨هـ[٣]، وقد شاركه فى هذا الوهم المستشرق ميتز. وربما كان السبب فى وهمهما هو ابن الوزير السابق المسمّى بالحسين بن القاسم الذى وزر للمقتدر سنة ٣١٩هـ ولقّبه بعميد الدولة[٥].

ولم ينته القرن الرابع حتى استعمل مضافًا إلى الدين على يد بنى بويه وبذلك شاركوا الخلفاء فى شئون الدين بعد استئثارهم بأمور الدولة[٦]. وشاع استعمال النوع الجديد من الألقاب مضافًا إلى الدين خلال القرن الخامس الهجرى فحصل طغرلبك على لقب ـ ركن الدين طغرلبك، وعلى لقب ـ قوام الدين الوزير «نظام الملك»[٧].

ثم جمعوا بين الدولة والدين مرّة، وبين الدنيا والدين أخرى، والملّة والدين ثالثة، وكان أول من اتّخذ لقبًا من الصنف الثانى طغرلبك

---

(١) السيوطى ـ حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٥١.

(٢) السيوطى ـ حسن المحاضرة جـ ٢ ص ١٤٩، وفى الحضارة الإسلامية ص ٢٣١ ـ عن الآثار الباقية للبيرونى ص ١٣٢، والمغرب ليحيى بن سعيد ص ١١٣ ـ ورد باسم أبو القاسم وليس الحسين.

(٣) حسن الباشا ـ الألقاب الإسلامية ص ٢٨٩.

(٤) زامباور ـ معجم الأنساب جـ ١ ص ٧.

(٥) المرجع السابق جـ ١ ص ٨.

(٦) حسن الباشا ـ الألقاب ص ١٤٤.

(٧) حسن الباشا ـ الألقاب ص ١٤٤ ـ عن المقريزى فى السلوك ص ٣٣.

السلجوقى سنة ٤٣٣هـ[١] ثم أطلق على السلطان ملكشاه، حيث لقّب معز الدنيا والدين.

وظلت الألقاب تستعمل مفردة تارة ومركّبة أخرى ردحًا من الزمن ثم ثنيّت بعد ذلك للتفريق بين أصحابها[٢] فلقّب عضد الدولة البويهى سنة ٣٨٢هـ/ ٩٨٢م بتاج الملّة والدين أيضًا، ثم ثلّثت بعد ذلك بقليل فلقّب بهاء الدين البويهى بضياء الملّة وغياث الأمة[٣].

وتختلف الألقاب فى درجاتها وأنواعها كما اختلفت فى ألفاظها ومعاييرها، فللعلماء والقضاة ألقاب كما للخلفاء والوزراء مثل: العالم والعلاّمة والإمام والفقيه والمحدّث وغيرها.

وقد عرّفوا هذه المصطلحات وحدّدوا مفاهيمها فلا تمنح إلاّ لأهلها ولا تستعمل إلاّ فى مواضعها وكان لهم فى ألقاب اليونان ـ كما يظهر ـ لأعلامهم قدوة انتهجوها وساروا على غرارها حتى أطلقوا على الفارابى المعلم الثانى على نحو ما أطلق الإغريق على أرسطو المعلم الأول. وقد كان التشدّد فى منحها صيانة لها من الابتذال خيراً مما سنراه فى الوسط السياسى فلا يطلق لفظ عالم على شخص إلاّ إذا عمل بما علم وإلاّ سمّى متعلمًا، ولا علاّمة إلاّ إذا جمع أقسام العلوم العقلية والعملية وإلاّ نعت بما تخصص به[٤].

---

(١) حسن الباشا ـ الألقاب ص ١٤٤، ١٥٤ عن ابن القلانسى ـ ذيل تاريخ دمشق ص ٨٣، ٨٦. ويعتقد المؤلف أن معنى الكلمتين الملّة والدين متقارب وأن جمعهما فى لقب واحد من قبيل التأكيد والمبالغة ص ١٥٥، غير أن الذى نظنّه ونميل إليه أن لفظ الملّة شاع آنذاك ولم يزل يردد حتى اليوم بمعنى الشعب والأهالى والملك بدليل جمعهما فى لقب واحد بدلاً من ألفاظ الدولة والملك والدين، وإلاّ لما أصبح له معنى فى (قوام الملّة والدين وناصر الملّة والدين وزين الملّة والدين).

(٢) ميتز ـ الحضارة الإسلامية.

(٣) المصدر السابق.

(٤) محمد كرد على ـ القديم والحديث ص ٢٩٦.

وكانت كل طائفة من هؤلاء[١] تحرص على ألقابها وتتنافس من أجل الحصول عليها ونكتفى بايراد مثل واحد على ذلك.. حدث في عصر وزيرنا «النظام» فقد حكى أن الماوردى لم يحصل على لقب أقضى القضاة عام ٤٣٩هـ/ ١٠٣٧م حتى استنكره بعض الفقهاء قائلين بعدم جوازه، ولكن صوتهم لم يلبث قليلاً حتى خفت[٢].

وقد ورث عصر «النظام» عناية كبيرة بالألقاب على اختلافها واهتمامًا بالغًا من قِبَل بعض الطامعين فيها وتساهلاً جبريّا فى تقديمها، ففى خواتم القرن الرابع الهجرى نستمع إلى أبى بكر بن محمد بن العباس الخوارزمى المتوفى سنة ٣٨٣هـ/ ٩٩٣م من شعراء هذا العصر المعروفين يعرّض بخلفاء بنى العباس وتهاونهم في منح الألقاب لغير مستحقيها[٣].

مالى رأيت بنى العباس قد مَنَحوا ... من الكنى ومن الألقاب أبوابا
ولقبوا رجلاً لو عاش أولهم ... ما كان يرضى به للدار بوابا[٤]
قلَّ الدراهم فى كفَّىْ خليفتها ... هذا فأنفق فى الأقوام ألقابا

وفى طوالع القرن الخامس بلغ الانحلال الاجتماعى والسياسى درجة قصوى، فعظمت العناية بالألقاب واشتدّت الرغبة فى الحصول عليها، ولم يعدّ هذا أمرًا عسيرًا، لضعف الخلفاء تجاه طغيان بنى بويه، وظهر ذلك جليًّا فى موقف الخليفة القادر من السلطان محمود الغزنوى ٤٣٢هـ/ ١٠٣٠م، فإنه لم يحصل على لقب ـ سلطان ـ وهو من أكبر الألقاب التى ورثتها الأجيال التالية، وهو أول من لقب به[٥]. فإنه لم يحصل على لقب سلطان حتى طمع فى ألقاب أخرى تضاف إلى لقبه السابق، وبعد مناورات سياسية وتوسّطات وهبات

(١) ميتز ـ الحضارة الإسلامية.
(٢) تاريخ بغداد الخصب.
(٣) ميتز : الحضارة ص ٢٣٢ ـ عن ابن الأثير جـ ٩ ص ٩٢.
(٤) هكذا فى الأصل ولعلها للخان.
(٥) ميتز: الحضارة ص ٢٣٢ عن ابن الأثير جـ ٩ ص ٩٢.

حصل من الخليفة القائم على لقب يمين الدولة وأمين الملّة. ولكن الخليفة لم يستطع الصمود أمام بطش أمراء آل بويه على ضعفهم يوم ذاك فحصلوا على ألقاب كثيرة ومنحوا أنفسهم ووزراءهم ألقابًا أخرى تتنافى مع روح الإسلام مثل: أمير العالم، وسيد الأمراء، وكافى الكفاة[1]. وبهذا كانت بداية فقدان الخلفاء لسلطة التلقيب.

وجاء السلاجقة على أنقاض آل بويه، وبظهورهم على مسرح السياسة فى بغداد والشرق الإسلامى، واعتمادهم على قوتهم العسكرية فى بسط نفوذهم، وتوسيع سلطاتهم، وانتهاجهم طريقًا وهدفًا يختلف عن سابقيهم، لذلك كله فقد تمتعوا بحكم لم يبلغه البويهيون من حيث سعته ودرجة نفوذه.. وكان من مظاهر هذا ما رأيناه من تكريم الخلفاء لهم بالألقاب الفخمة العديدة التى تدل على مدى تحكمهم فى سلطات الخلافة، ومقدار تغلغلهم فى سائر ممتلكاتها..

وتتضح هذه الظاهرة بجلاء فى كتاب تهنئة الفتح الذى ورد من جهة الخليفة القائم بأمر اللّه إلى السلطان ألب أرسلان، وخاطبه فيه: الولد، السيد الأجلّ، المؤيّد، المنصور، المظفّر، السلطان الأعظم، مالك العرب والعجم، سيد ملوك الأمم، ضياء الدين غياث المسلمين، ظهير الإمام، كهف الأنام، عضد الدولة القاهرة، تاج الملّة الباهرة، سلطان ديار المسلمين، برهان أمير المؤمنين حرس اللّه تمهيده وجعل من الخيرات مزيده[2].

وهكذا نجد هذه النزعة الجديدة واضحة فى الخلعة التى أنعم بها الخليفة نفسه على الوزير «نظام الملك» بمناسبة عقد زواج الخليفة ـ من ابنة السلطان ملكشاه سنة ٤٧٤هـ، وكانت مطرّزة بألقاب: الوزير، العادل، الكامل، نظام الملك، رضى أمير المؤمنين، حتى قيل بإن اللقب الأخير لم يحصل عليه وزير من قبل[3].

---

(١) ميتز ـ الحضارة الإسلامية.

(٢) أخبار الدولة السلجوقية ص ٥٣.

(٣) السبكى ـ الطبقات.

ومهما قيل من أمر فقد بلغت الألقاب مرحلة من التذبذب والفوضى بحيث أيقظت ضمائر المخلصين من الحكّام، وأقلقت راحتهم على الرغم من إغداقها عليهم، وتوفرها لديهم وانتفاعهم بحرية التصرف فيها، إذ الألقاب وإن كانت فخرية، فإن التغالى فيها ظاهرة تدل على عبودية للمظاهر الخادعة الكاذبة، وإن التمادى فى منحها وحملها والاعتداء على حقوق أصحابها، واستبداد الأمراء فى إعطائها لمن ليسوا جديرين بها.. كل ذلك يؤدى بالدولة إلى الانهيار، وبالمجتمع إلى الفساد والانحلال، لذلك فقد سُمعت الأصوات تتجاوب من كل صوب، معلنةً خطر تلك الفوضى، منددةً بسوء الحال وتردى الأوضاع..

فهذا الزمخشرى، من معاصرى «النظام»، ومشاهير عصره، بعد حديث ينم عن الحزن والأسى يقول: بأنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها، وأمّا ما استحدث من تلقيب السِفَلة بالألقاب العليّة حتى زال التفاضل، وذهب التفاوت وانقلبت الضعة والشرف والفضل والنقص شرعًا واحدًا، فمنكر.. وهب أن العذر مبسوط فى ذلك، فما العذر فى تلقيب من ليس من الدين فى قبيل ولا دبير، ولا له فيه ناقة ولا جمل، بل هو محتو على ما يضادّ الدين وينافيه، بجمال الدين وشرف الدين هو لعمر اللّه، القصة التى لاتساغ والغبن الذى يتأثر الصبر دونه. نسأل الله إعزاز دينه وإعلاء كلمته، وأن يصلح فاسدنا ويوقظ غافلنا:

وكم من أسامٍ تزدهيها بحسنها　　　وصاحبها فوق السما اسمه سمج[1]

وهذ «النظام» يبذل لنصح لسلطانه بلهجة مريرة تنذر بالشرّ وسوء المصير إن بقيت الحال على انتكاسها، ويلفت نظره إلى البلبلة الناشئة عن اختلال توزيع الألقاب ليست دينية فحسب وإنما السياسية أيضًا[2].

* * *

(١) الزمخشرى ـ ربيع الأبرار جـ ٢ـ ورقة ١٤٥ – انظر أيضاً: البيرونى ت ٤٤٠هـ ـ الآثار الباقية ٣٢.
(٢) نظام الملك ـ سياستنامة.